

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

نحو حوار إقليمي في الشرق الأوسط: منظور إسرائيلي

اقترح مقدم من إسرائيل

١ - تتطلب الرؤية التي تتبناها إسرائيل منذ فترة طويلة والتي تتمثل في جعل الشرق الأوسط منطقة أكثر أمنا وسلاما، أن تقوم جميع الدول الإقليمية بالمشاركة في عملية حوار مباشر ودائم لمعالجة مجموعة واسعة من التحديات الأمنية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط. ولا يمكن أن ينشأ مثل هذا الحوار، الذي يستند إلى مبدأ التوافق في الآراء المقبول على نطاق واسع، إلا من داخل المنطقة ويتصدى بطريقة شاملة لمعالجة تصورات التهديد لدى جميع الأطراف الإقليمية بغية تعزيز أمنها وتحسينه. ويعتبر الاتصال المباشر، جنبا إلى جنب مع توفر الثقة وبناء الثقة، بمثابة أساس جوهري لإيجاد نموذج جديد للأمن في المنطقة المحفوفة بشكل متزايد بالحروب والتراعات وتفكك الأراضي الوطنية والمعاونة الإنسانية.

٢ - وبناء على ذلك، وافقت إسرائيل في عام ٢٠١١ على طلب ياكو لايفاف وکیل وزارة خارجية فنلندا للسياسة الأمنية، بالاشتراك في مشاورات لتشجيع قيام حوار إقليمي. وفيما بعد، كانت إسرائيل أول دولة في المنطقة تتجاوب مع اقتراح السيد لايفاف في شباط/فبراير ٢٠١٣ للمشاركة في مشاورات متعددة الأطراف تعقد في سويسرا لمناقشة الترتيبات والشروط اللازمة لعقد مؤتمر حول جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وقد احتاجت المجموعة العربية إلى ثمانية أشهر إضافية للموافقة على المشاركة في المشاورات.

٣ - وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤، عقدت خمس جولات من المشاورات المتعددة الأطراف في سويسرا بين إسرائيل والعديد من جيرانها



الرجاء إعادة استعمال الورق



العرب. وكان الغرض الأساسي من الاجتماعات هو التوصل إلى إجماع إقليمي على جميع الجوانب الأساسية لمؤتمر يعقد في هلسنكي، بما في ذلك جدول الأعمال والوثيقة الختامية والطرائق اللازمة. وقد أجريت المشاورات بطريقة عملية وكانت بمثابة المشاركة المباشرة الأولى بين إسرائيل وجيرانها بشأن هذه المسألة في أكثر من ٢٠ عاماً، منذ عملية الحد من التسلح والأمن الإقليمي في تسعينات القرن العشرين.

٤ - وعلى الرغم من عدم حضور كل دول المنطقة، فقد أتاحت المشاورات فرصة مهمة للمشاركة الإقليمية المباشرة. وفي الواقع، فقد شهدت مشاركة إسرائيل على مستوى رفيع وموثوق في جميع الجلسات الخمس على الاهتمام الذي توليه إسرائيل لضرورة إعادة تعريف نموذج جديد للأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط. وقدمت إسرائيل خلال المشاورات، بما في ذلك كتابة، بعض الأفكار والصيغ الإبداعية التي يمكن أن تساعد على التوصل إلى توافق في الآراء، فضلاً عن التفاهات والثقة بين الأطراف الإقليمية. وفي الواقع، أعلنت إسرائيل أيضاً علناً بشكل لا لبس فيه، أنه إذا تم التوصل إلى اتفاق على جدول أعمال مؤتمر يعقد في هلسنكي والوثيقة الختامية التي ستصدر عنه واختصاصاته، فإن دول المنطقة يمكن أن تشرع في تحديد موعد لعقد مثل هذا الحدث.

٥ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، رأى الممثلون العرب في الجولة الخامسة من المشاورات في جنيف أنهم يحتاجون إلى تعليمات جديدة وقاموا بالفعل بإيقاف المحادثات. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ما فتئ السيد لايفا يحاول عقد جولة سادسة من المشاورات في جنيف. وردت إسرائيل إيجاباً في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ و ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ على الدعوات الرسمية التي وُجّهت في هذا الصدد. وعلى الرغم من موقف إسرائيل الإيجابي من استمرار المشاركة، فقد تم تأجيل الجولة السادسة من المشاورات في جنيف عدة مرات ولم تعقد، مما حال دون إحراز التقدم اللازم نحو التوصل إلى اتفاق توافقي حول عقد مؤتمر في هلسنكي.

٦ - ومما يؤسف له، أن الدول العربية في السنوات الأخيرة كانت تفضل أن تركز جهودها على تعزيز القرارات المثيرة للجدل في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة. وقد أدى ذلك النهج السلبي إلى تعزيز انعدام الثقة وحال دون قيام حوار هادف بين دول الشرق الأوسط.

٧ - وفي نهاية المطاف، من الصعب أن نفهم كيف يمكن أن تجري معالجة أي قضية من قضايا نزع السلاح والحد من التسلح والأمن الإقليمي من دون أي حوار مباشر بين دول المنطقة، على النحو الذي تقترحه مجموعة الدول العربية. وهذه المعارضة الشديدة لإجراء

حوار مباشر مع إسرائيل، إلى جانب المطالبة بأن يتم عقد مؤتمر بحلول موعد نهائي على أساس الاختصاصات التي صممها جانب واحد فقط، تؤكد وتعزز انعدام الثقة والشك بين الدول في المنطقة. وإذا لم يظهر أي جهد إقليمي جدي في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الخمس الماضية، فإن ذلك لم يكن بسبب إسرائيل.

٨ - ويجب التأكيد على أن مفاهيم المشاركة المباشرة والتوافق في الآراء هي المعايير الأساسية في الدبلوماسية الدولية وعلى قبولها في مناطق أخرى. وفي هذا السياق، أعلنت مجموعة البلدان السبعة في الآونة الأخيرة: "أن الأطراف الإقليمية يجب أن تتعامل بفعالية مع بعضها البعض من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى توافق في الآراء بشأن موعد عقد مؤتمر هلسنكي وجدول أعماله. ونحن نؤكد أن المؤتمر لا يمكن أن يؤدي إلى عملية ذات مغزى إلا إذا روعيت مصالح جميع المشاركين". [http://www.auswaertiges-

amt.de/sid_18514F1CEBD77EB51BCA26992A2DCFF7/DE/Infoservice/Presse/Meldun

[[gen/2015/150415_G7_NPDG.html?nn=546272

٩ - ولا بد لتشجيع قيام أي بنية أمنية إقليمية كبيرة في الشرق الأوسط، أن تمتنع دول المنطقة عن تبني مواقف تحول دون مشاركة الجانب الآخر فيما ينبغي أن يكون عملية إقليمية شاملة بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. أما القرارات التي تسعى إلى التحايل على المشاركة المباشرة أو بناء الثقة والاتفاق بين الأطراف الإقليمية فإنها لا تساعد على قيام عملية إقليمية ولا تعجل التوصل إلى نتيجة ناجحة.

١٠ - وتتطلب أي عملية ذات مغزى ما يلي:

(أ) أن تتحمل الدول الإقليمية المسؤولية عن تعزيز الحوار الإقليمي المباشر، دون رعاية خارجية لا تنبع من المنطقة؛

(ب) أن تتصدى دول المنطقة لمعالجة مجموعة واسعة من التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة.

(ج) أن يتم التوصل إلى جميع القرارات بتوافق الآراء بين الأطراف الإقليمية.

١١ - وستواصل إسرائيل من جانبها، اعتماد نهج إيجابي وبناء من أجل إجراء مناقشة إقليمية ذات مغزى يمكن أن تؤدي إلى جعل الشرق الأوسط منطقة أكثر سلاماً وأمناً وخالية من الحروب والتراعات وجميع أسلحة الدمار الشامل.